Photo by Abdullah Gumaan

تحويل السرديات وقيادة العمل المناخي:

مطالب النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمؤتمر الأطراف 28 وما بعده

27 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023

من صياغة: مجموعة عمل الجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي (WGC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مقدمة

للسنة الثانية على التوالي، ستستضيف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ المعروفة بإسم مؤتمر الأطراف 28 (COP28). وبغية اغتنام الفرصة والاستفادة من زخم العمل المناخي في المنطقة، استخدم مناصرو ومناصرات حقوق المرأة والنسويات من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إمكانات مؤتمر الأطراف 28، بصفته لحظة محورية للحركة لجهة الرابط بين المناخ والعدالة بين الجنسين، كرافعة. وبناء على جهود التنظيم الجماعي المستمرة خلال العام الماضي، برزت رسالة واضحة: إنّ المرأة في المنطقة هي في طليعة العمل المناخي، وتقود التغيير التحويلي في الهياكل والأنظمة المحلية والدولية لتحقيق العدالة المناخية، والمساواة بين الجنسين والسلام المستدام.

لقد توِّجت هذه التعبئة الجماعية بمجموعة من المطالب التي تهدف إلى الدفع قدُماً بإجراءات مناخية هادفة داخل المنطقة وخارجها. وتعكس هذه المطالب التحديات، والأولويات والاحتياجات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على التجارب المتنوّعة للنساء والفتيات. وصاغت هذه المطالب مجموعة تعاونية من مناصري ومناصرات حقوق المرأة ومناصرات المناخ النسويات الذين أدّوا دوراً أساسياً في النهوض بالعمل المناخي من خلال مجموعة من القضايا ذات الأولوية، بما في ذلك المشاركة الشاملة وانخراط النساء والمجتمعات المهمشة، وتمويل المناخ العادل، والتكيف والقدرة على الصمود، والوصول العادل إلى التعليم والمعلومات والتكنولوجيا، والاقتصادات النسوية الخضراء والانتقال في مجال الطاقة.

التضامن مع النساء والفتيات كافّة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في مواجهة الكوارث الطبيعية والنزاعات الناجمة عن المناخ، والحروب والقمع

في ضوء الكوارث الطبيعية المدمّرة الأخيرة، الحروب والعنف في المنطقة وحول العالم، فإنّ أفكارنا وقلوبنا مع المتضررين والمتضررات من هذه الدول الذين عانوا من تحديات لا يمكن تصوّرها.

وتعَد هذه الأحداث المأساوية بمثابة تذكير بالحاجة الملحة إلى استثمارات كبيرة في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها (DRRP)، بالإضافة إلى جهود السلام وإنهاء الاستعمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع آثار تغيّر المناخ، من المتوقع أن يرتفع تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة. ومن المرتقب أيضاً أن تؤدي إلى تفاقم السياقات الهشة بالفعل خصوصا المتأثرة بالنزاعات. لذلك، لا بد من إعطاء الأولوية على الفور لوقف إطلاق النار، وبناء السلام، وتطوير استراتيجيات القدرة على الصمود للتخفيف من العواقب المدمرة للكوارث الناجمة عن المناخ.

بالتالي، تقود النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحول العالم، يداً بيد، الطريق نحو عالم تسود فيه العدالة المناخية.

السياق

في كل عام، تؤكد الأبحاث باستمرار أن تغير المناخ الناجم عن أنشطة بشرية يتسارع باستمرار، مما يشكل تهديدًا متصاعدًا وكبيرًا لرفاهية الإنسان وصحة البيئة وأمنها. أصبحت آثار تغير المناخ واضحة بشكل متزايد، مما يؤثر على جميع جوانب الحياة، مع حدوث اضطرابات أكثر تواترا وشدة في الطبيعة، مما يؤثر بالتالي على حياة مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم. أولئك الذين لديهم أقل القدرة على التكيف والتعامل مع أزمة المناخ هم الأكثر تأثراً[1]. في حين أن جميع البلدان والأفراد في العالم سوف يتأثرون بتغير المناخ، فإن هناك العديد من المتغيرات التي تشكل قابلية التأثر بالتأثيرات الشديدة التي يتعرض لها تغير المناخ. وتعاني البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وغير المستقرة سياسيا واقتصاديا، وضعيفة القدرة على الصمود، وتلك التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الموارد الطبيعية، من آثار شديدة على سبل العيش والأمن الغذائي والسلامة والوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه.

يؤدّي تغيّر المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والضعف، بما في ذلك التحديات التي تواجهها النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وتتعرّض النساء لمزيد من المخاطر نتيجة الآثار المختلفة لتغير المناخ، بما في ذلك عدم المساواة الهيكلية القائمة والنظام الذكوري، والنزاع، والنزوح، واستمرار الفقر. استجابة لذلك، تقود النساء والفتيات حلولاً مناخية مبتكرة ومحلية وعادلة بين الجنسين. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر المشاريع الخضراء في لبنان التي تقود مرحلة الانتقال العادل مع النساء والفتيات في الصدارة؛ وجهود استعادة النظام البيئي بقيادة النساء والشباب في الأردن، والمشاركة الفعالة للنساء في إدارة الأراضي من أجل استجابة مناخية عادلة في المغرب؛ ومشروع "شمسنا" لتأمين الطاقة الشمسية للسكان الأكثر تهميشاً في جميع أنحاء مصر. وهذه كلّها ليست سوى أمثلة قليلة من بين ثروة من الحلول، التي تعمل الجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي على توثيقها، وهي تؤكّد على القيادة الحكيمة القيّمة للنساء في مكافحة تغيّر المناخ، وقيادة مجتمعاتهن والعالم على نطاق أوسع للخروج من الأزمة.

بالرّغم من القيمة الهائلة لقيادة النساء والفتيات، إلّا أنّ عدّة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحول العالم لا تزال تقوّض ضرورة ضمان مشاركة النساء والفتيات ومجتمعاتهن المحلية في عمليات التصميم وصنع القرار للعمليات السياسية. ويبقى إدماج النساء والفتيات ومشاركتهن بشكل هادف في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة على المستويات كلّها ركيزة حيوية لا يمكن المبالغة فيها من أجل تحقيق المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، وفعالية التكيف مع تغيّر المناخ والقدرة على مواجهته.

بالرغم من كون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين الأكثر تضرراً من تغيّر المناخ وعرضة له، إلّا أنّها قد ساهمت تاريخياً بنسب قليلة في انبعاثات غازات الدفيئة مع حوالي 2.6% فقط في الفترة بين 1900 و1999[2]. وتشهد المنطقة ارتفاعاً متزايدا يفوق المتوسّط في درجات الحرارة، ويتوقّع أن يرتفع بمقدار 3 درجات بحلول عام 2050[3]. بالإضافة إلى ذلك، ستزداد وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة وشدّتها، بما في ذلك موجات الحرارة الشديدة، والفيضانات، والعواصف الرملية والترابية، تتكثف آثارها بسبب البنية التحتية المحدودة وغير المستعدة بشكل كاف

[1] https://www.ipcc.ch/report/sixth-assessment-report-cycle/
[2] Bigio, A.G. (2003). Cities and Climate Change
[3] Bergh, S. I. (2022, November). Towards an Improved Governance of Heatwaves in the MENA Region: *Alternative Policy Solutions*

لتحمّل هذه الصدمات. وفي الوقت الحاضر، يعيش 90% من الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مناطق تعاني ضغوطاً مائية عالية، ومن المتوقع أن تشهد المنطقة ندرة مياه أكثر حدة[4]. ومع أنماط هطول الأمطار غير الطبيعية، إلى جانب الملوحة، وزيادة الجفاف، والتصحر، وتدهور الأراضي، وإدارة المياه غير الفعالة، فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معرّضة لانعدام الأمن الغذائي وزيادة الإجهاد المائي في منطقة حيث 70% من الزراعة بعلية[5]. وبدون التخفيف الحقيقي للحفاظ على الزيادات في درجات الحرارة عند أقل من 1.5 درجة مئوية، والتكيف الفعال مع أزمة المناخ، ستكون التأثيرات مدمّرة.

وفقاً لتقرير الفجوة العالمية بين الجنسين، فإنّ أعلى نسبة لعدم المساواة بين الجنسين تسجَّل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تقدّم بنسبة 62.8% نحو التكافؤ[6]. وفي حين أنّ المنطقة متنوعة، إلا أنّ عدم المساواة في الأجور، وارتفاع معدلات البطالة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي بأرقام قياسية هي نقاط مشتركة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، تعتبَر مشاركة النساء في التعليم، أو العمل، أو صنع القرار محدودة بفعل المعايير الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تقوم النساء بأكثر من 50% من العمالة الزراعية، لكنهن يمتلكن أقل من 10% من الأراضي[7]. كما لا تزال النساء مستبعدات من صنع القرار الزراعي والابتكار، مثل تصميم استراتيجيات إدارة المياه والوصول إلى تقنيات الري الحديثة وتخطيطها وتنفيذها. ويؤدي ذلك فعلياً إلى تهميشهن من امتلاك الأصول، وتأمين الوصول إلى الائتمان، والضمان الاجتماعي، والتأثير بواسطة صنع القرار. ومع توقع أن تكون الزراعة والمياه الأكثر تأثراً بتغير المناخ، تزداد أرجحية أن تشعر النساء بوطأة المخاطر التي تهدد سبل العيش، والأمن الغذائي، وفقر الطاقة، إضافة إلى المخاطر الأمنية.

وفقاً للبنك الدولي[8]، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أحد أعلى مستويات النزوح القسري في العالم، ويمكن أن يزداد ارتفاعاً مع تزايد انعدام الأمن المائي، ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاعات الناجمة عن المناخ التي تؤثر أيضاً بشكل غير متناسب في النساء والفتيات. وقد أظهرت الأبحاث أنه في الحرب والنزاع، يتصاعد العنف ضد المرأة، من استخدام العنف الجنسي كأداة للحرب إلى زيادة العنف الأسري في أوقات انعدام الأمن، كما رأينا خلال جائحة كوفيد-19. في سوريا على سبيل المثال، يشكّل النساء والأطفال أكثر من 70% من اللاجئين[9]. وبالرغم من هذه الحقائق الصارخة حول الرابط بين المناخ والنوع الاجتماعي، إلا أنّ النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كنّ ولا يزلنَ مستبعدات من عمليات صنع القرار، والمناصرة، والسياسات على المستويات كافة من المحلية إلى العالمية. فتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في حد ذاته هو استراتيجية للتخفيف والتكيّف؛ وبالتالي، ليس تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والنهج المراعي للنوع الاجتماعي عادلين فحسب، بل هما أساسيان لمكافحة تغيّر المناخ.

لقد تم الاعتراف مراراً وتكراراً بأنّ الأنظمة الدولية حالياً وتاريخياً، بما في ذلك الهياكل المالية، والتدخل الأجنبي والإمبريالي المطوّل كانت محركات رئيسة لتغير المناخ وهشاشة الدول وضعفها. لذلك، من الضروري الاستثمار في التحوّل الطويل الأمد لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وتهيئة بيئة تمكينية للسكان المهمشين، للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بفعالية. ولا بد أن تحتل العدالة المناخية مركز الصدارة في الخطاب المناخي، وأن تكون التجارب الفريدة للنساء ونقاط ضعفهن في طليعة السياسة المناخية.

---

[4] اليونيسيف. (2021، آب/أغسطس). الجفاف: تأثير ندرة المياه في الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[5] Borghesi, S., & Ticci, E. (2019). Climate change in the MENA region: Environmental risks, socioeconomic effects and policy challenges for the future. *IEMed Mediterranean Yearbook*

[6] المنتدى الاقتصادي العالمي. (2023، حزيران/يونيو). تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2023.

[7] The Kvinna till Kvinna Foundation. (2022, October). *Feminist movements and climate justice in Middle East and North Africa*

[8] البنك الدولي. (2021، آب/أغسطس). بين المد والجزر: المياه والهجرة والتنمية.

[9] صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2015، شباط/فبراير). *Women and girls in the Syria crisis: UNFPA response*.

يتطلب العمل المناخي المراعي للنوع الاجتماعي مشاركة وقيادة هادفة للنساء في عمليات صنع القرار، وضمان إدماج احتياجاتهن ومصالحهن وحقوقهن بشكل كامل. كما يتطلب الانتقال إلى مستقبل أخضر ومستدام إزالة الحواجز المنهجية القائمة، وتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ويشمل ذلك معالجة الآثار غير المتناسبة لتغيّر المناخ في المجتمعات المهمشة، بما في ذلك النساء، الشباب، الشعوب الأصلية، الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى. ومن خلال احتلال العدالة بين الجنسين مركز الصدارة في سياسات المناخ وفي المؤسسات والتمويل، يمكننا إنشاء عالم أكثر إنصافاً واستدامة. ولا يمكننا التوصل إلى حلول مناخية شاملة ودامجة تعود بالنفع على الجميع إلّا من خلال المشاركة النشطة للنساء والفتيات وتمثيلهن. لذلك، ندعو إلى إنشاء أنظمة جديدة تقوم على الإنصاف، والعدالة المناخية، والمجتمعات المراعية للنوع الاجتماعي، والرفاه والرعاية الاجتماعية.

Left photo courtesy of MENACW staff
Right photo by Abdullah Gumaan

نحو عالم عادل مناخياً: مطالب النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمؤتمر الأطراف 28 وما بعده

تتضمن القضايا المواضيعية التالية مطالبنا الجماعية للعدالة المناخية والعدالة بين الجنسين:

حول التمثيل الشامل، والمشاركة والطموح:

تطالب النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيادة تطوير استراتيجيات مناخية عادلة بين الجنسين على المستويات كافة وتنفيذها. ويجب إشراك النساء، والشباب، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمعات الريفية والمحلية، وحلولهم المناخية ومعارفهم وإدماجهم بشكل هادف في جميع عمليات صنع القرار المحلية والوطنية والعالمية نحو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ينبغي بناء خطط العمل التنموية والمناخية على: تحليل منهجي للنوع الاجتماعي، وبيانات مصنفة حسب الجنس، ومؤشرات العدالة بين الجنسين، وأدوات عملية. لذلك، ندعو إلى زيادة المساءلة والشفافية في تنفيذ سياسات المناخ المدمجة للنوع الاجتماعي. بشكل أكثر تحديداً، نحن النسويات، نطالب بما يلي:

1. التكافؤ والإنصاف بين الجنسين في الوفود الوطنية وداخل النظم البيئية وأدوار القيادة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعلى مداها، لأجل دعم النهوض بسياسة المناخ المراعية للنوع الاجتماعي على جميع مستويات السياسة والدبلوماسية، تصحبها

   - إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء المدنية، لتمكين الإدماج والمشاركة الفعالَين، والتأثير في صنع القرار المناخي؛ و شمل النهُج المدمج للنوع الاجتماعي لتغيير الأعراف الاجتماعية؛
   - الاستثمار في المعارف، والمهارات، والقدرات وفرص التنمية لتعزيز المشاركة الشاملة في الوفود الوطنية وعمليات السياسات الوطنية والعالمية.

2. تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وخطة المرأة والسلام والأمن، وإدخال اعتبارات الضعف في المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، وجميع سياسات وبرامج وموازنات الحد من مخاطر المناخ و الكوارث والتأهب لها، والتمويل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

3. التعاون والتقيّد بالمعاهدات الدولية الأخرى وأنظمة الحوكمة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، ومنتدى جيل المساواة بشأن العمل النسوي من أجل العدالة المناخية، وخطة المرأة والأمن والسلام، فضلاً عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

4 تحديد أولويات الاستثمار في تمويل خطة العمل لمسائل النوع الاجتماعي وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك إنشاء نقاط ارتكاز وطنية لشؤون النوع الاجتماعي وتغير المناخ ودعمها. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تملك 3 دول فقط نقاط ارتكاز وطنية لشؤون النوع الاجتماعي وتغير المناخ. كما تتخلف المنطقة عن الركب في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في سياسات تغيّر المناخ.

حول التمويل المناخي المراعي للنوع الاجتماعي:

تطالب النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتمويل مناخي قائم على الحقوق، ومراعاة للنوع الاجتماعي، مرن، ميسور التكلفة ومحلي. وإننا ندعو إلى زيادة الشفافية والمساءلة من جانب البلدان المتقدمة في الوفاء بتعهداتها بالتمويل المناخي. ويجب أن يقترن ذلك بمشاركة وانخراط هادفَين للنساء والفتيات في وضع الموازنات وصنع القرارات المتعلقة بالمناخ. التمويل المناخي هو مسألة عدالة وإنصاف، وهو أيضاً أساسي للعمل المناخي القوي وللحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 1.5 درجة مئوية. بشكل أكثر تحديداً، نحن النسويات، نطالب بما يلي:

5 إعادة تقييم التعهّد السنوي بمبلغ 100 مليار دولار للمناخ، بغية تحقيق هدف كمي جديد يمثل الاحتياجات السنوية الحقيقية للجنوب العالمي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاحتياجات السنوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدها تقدَّر بـ186 مليار دولار. لا بدّ للدول المتقدمة الوفاء الكامل بمبلغ الـ100 مليار دولار السنوي الحالي، وبالهدف الكمي الجديد المتوقَع، مع الاعتراف بالتعويضات المناخية المستحقة من قبلها لمساهمتها التاريخية والمستمرة في تغيّر المناخ.

6 إصلاح المؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف، وكذلك هياكل التمويل لتلبية احتياجات الجنوب العالمي مع الانتقال نحو الآليات المحلية المراعية جهة للنوع الاجتماعي التي تعود بالنفع المباشر على المجتمعات المتأثرة، بدلاً من المنظمات المتعددة الأطراف أو القطاع الخاص. كما يجب على مؤسسات تمويل المناخ إعطاء الأولوية لنهج التكافؤ بين الجنسين والتحوّل لجهة النوع الاجتماعي في التمويل.

7 زيادة كبيرة في تمويل التكيّف، وإعطاء الأولوية للمنح على القروض، والوفاء بوعد إنشاء صندوق خسائر وأضرار خاضع للمساءلة وقوي وخالٍ من الديون. وينبغي أن يشمل ذلك التمويل والدعم الموجّهين نحو المجتمعات المحلية من أجل التعافي بعد الكوارث والقدرة على الصمود.

8 تعزيز القدرة على زيادة الاستثمار المالي في الميزانية والتمويل المحليَين المدمج لمنظور النوع الاجتماعي، وتحديد أولوياتهما. ويشمل ذلك إتاحة التمويل لنقاط الارتكاز الوطنية للنوع الاجتماعي المعنية بتغيّر المناخ.

9 تعليق مؤقت لديون الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي منطقة الجنوب العالمي اللتين تكافحان من أجل تحقيق التوازن بين التزامات الديون وجهود التكيف مع المناخ. ويجب أن يعترف تمويل المناخ بالعبء المالي الذي تفرضه خدمة الديون على البلدان العرضة للهشاشة المناخية، وأنّه من شأن التمويل المرن أن يمكّن هذه الدول من إعادة توجيه الموارد المالية لتعزيز العمل المناخي العادل بين الجنسين.

حول البلدان المتأثرة بالنزاعات والعسكرة، وبناء السلام:

تطالب النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنهج يراعي النزاعات تجاه تغير المناخ. وهذا ضروري لمنع تصاعد العنف واندلاعه، لا سيّما على الموارد المتضائلة والعابرة للحدود، وفي المناطق التي تشهد نزاعاً أو توترات نشطة قائمة. وقد سلّطت الأبحاث الضوء مراراً وتكراراً على زيادة احتمالية العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعرّض النساء والفتيات للاستغلال أثناء النزاع، وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه. و يتفاقم ذلك مع عدم توافر الخدمات الاجتماعية مثل مرافق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية في أوقات الأزمات. لذلك، نحن النسويات، نطالب بما يلي

10 اعتماد نهج يراعي النوع الاجتماعي يعالج التقاطع بين النزاع وتغيّر المناخ، بما في ذلك التأثير في اللاجئين، والمهاجرين والنازحين داخلياً. يجب أن يدمج نهج تغيّر المناخ الحساس للنزاع العدالة المناخية النسوية، وإطاري المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن في أجندة السلام. وبناءً على ذلك، لا بدّ من تمثيل متساوٍ للنساء والشباب في جميع العمليات المرتبطة بالنزاع، والسلام وصنع القرار.

11 السياسات المراعية النوع الاجتماعي التي تعالج الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الكوارث الناجمة عن المناخ. ويشمل ذلك وضع وتنفيذ سياسات متعمّدة وطويلة الأمد تفضي إلى تحوّل اجتماعي، فضلاً عن إنشاء أماكن آمنة، وخدمات الدعم والحماية، وآليات قانونية لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء حالات الطوارئ المرتبطة بالمناخ وبعدها.

12 تعزيز العمل المناخي لمنع النزاع من خلال تعزيز الاتفاقات العابرة للحدود على الموارد المشتركة، ودمج أولويات المناخ في التسويات السياسية الحالية واتفاقات السلام مثل إدارة المياه وحل النزاعات على الأراضي.

13 الشفافية في الإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة التي تسببها الجيوش، مع الاعتراف بأنّ جيوش العالم مجتمعة مسؤولة عن 5.5% من إجمالي الانبعاثات[10]. وتدعو نساء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى نزع السلاح، وخفض الإنفاق العسكري، وإعادة استثمار الموارد مباشرة في جهود السلام وتمويل المناخ من أجل التكيّف، والقدرة على الصمود، والتخفيف من خلال الإطارين المتكاملين لخطّتَي المرأة والسلام والأمن, والشباب والسلام والأمن.

[10] Cottrell, L. and Parkinson, S. (2022, November). Estimating the Military's Global Greenhouse Gas Emissions. *Scientists for Global Responsibility and Conflict and Environment Observatory*.

حول التكيّف مع المناخ، والقدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها:

تطالب النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدمج مؤشرات النوع الاجتماعي، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمناخ في تقييمات الضعف، من أجل التأهب، والتكيّف، والاستجابة للكوارث، والتعافي وبناء القدرة على الصمود. يجب أن تكون النساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، وسكان الريف، والسكان الأصليون حاضرين في عمليات صنع القرار والسياسات، والميزانية، وتصميم البرامج وتنفيذها على المستويات كافة. وندعو إلى وضع سياسات مناخية للتخفيف تعتمد أولاً على الحلول الطبيعية، وثانياً على الحلول التكنولوجية العادلة التي يمكن الوصول إليها وعلى البيئة. ويجب أن تكون خطط التكيّف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، وبرامج الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها شاملة، ومتقاطعة مراعية للنوع الاجتماعي، مع مراعاة اعتبارات محددة للقدرة على الصمود لناحية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. بشكل أكثر تحديداً، نحن النسويات، نطالب بما يلي:

14 تحديد الأولويات والاستثمار في خطط التكيف الوطنية، وتعزيز القدرة على التكيّف مع المناخ، بما في ذلك الصحة والحرارة وقدرة البنية التحتية على الصمود. كما يجب أن تكون سياسات وبرامج وخطط التكيّف محلية و مراعية للنوع الاجتماعي. يجب أن تعالج جميع الآثار المتعلقة بالعدالة المناخية، من الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات والطاقة، إلى القدرة الحضرية على الصمود من خلال تخضير الأماكن العامة والبنية التحتية. كما عليها احترام الأساليب والمعارف التقليدية، والمحلية، والأصلية وإشراكها ودمجها، مع الاعتراف بدورها الحيوي في التكيف، والقدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها، والتخفيف من حدة التغيّر المناخي.

15 بناء وتعزيز القدرة على الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها، لزيادة قدرة المجتمع على الصمود، والتخفيف من آثار الظواهر الجوية المتطرفة المتزايدة، ومنع الخسائر في الأرواح، والحد من الأثر في رفاه الإنسان. ويجب أن تحمي برامج وسياسات الحد من مخاطر الكوارث والتأهّب لها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والشباب، والمهاجرين بسبب المناخ، والنازحين، والمجتمعات الضعيفة الأخرى وأن تستجيب لها. كما أنّ مسارات الهجرة الآمنة وخدمات الدعم للنازحين بسبب الأحداث المتعلقة بالمناخ تشكّل أيضاً ركائز خطة الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها وخطط التكيف.

16 حماية الموائل الطبيعية، والمحيطات والنظم البيئية الساحلية وحفظها من خلال وضع تدابير فعالة للتكيّف والتخفيف. ويشمل ذلك معالجة تدهور الأراضي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجة حرارة المحيطات، وتحمّض المحيطات. ويعَد الحفاظ على التنوع البيولوجي بالغ الأهمية لصحة النظام البيئي وقدرته على الصمود، وللتخفيف من حدة الآثار المناخية، وكذلك احترام حقوق أولئك الذين يعتمدون بشكل مباشر على النظم البيئية المحلية وسبل عيشهم.

17 حماية حقوق النساء الريفيات، والمزارعات، ومنتجات الأغذية، وصاحبات الحيازات الصغيرة، مصائد الأسماك، الشعوب الأصلية من الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. ويجب أن يشمل ذلك احترام وحماية حقوق المجتمعات المحلية في التحكم الكامل بنظمها المحلية والأصلية للبذور والأغذية، فضلاً عن حقوق المزارعين والمزارعات التقليديين على النحو المبيّن في المعاهدات الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

18 زيادة وصول المرأة إلى الأرض ومواردها الإنتاجية وتملّكها والتحكّم بها. ولا بد من معالجة الحواجز الهيكلية التي تهمّش النساء من قطاع العمل الزراعي النظامي، ومن الوصول إلى التعليم والتدريب، والتكنولوجيا. كما أنّ استبعاد المرأة من حقوق الأرض يحد من إمكانية وصولها إلى صنع القرار ورأس المال، ويحدّ بشدة من إمكان تعزيز قدراتها على التكيف مع الصدمات المناخية والتخفيف من حدّتها. (على

سبيل المثال، تواجه النساء اللواتي يفتقرن إلى حقوق مؤمّنة لجهة الأراضي عقبات بوجه تمكّنهن من شراء المياه والأغذية أثناء الأزمات).

19 حماية مصادر المياه، والحق في المياه، وتعزيز إدارة المياه، لضمان الأمن المائي لجميع المجتمعات وتقليل الأعباء المعتمِدة على النوع الاجتماعي التي تنصب على كاهل النساء في جمع المياه وإدارتها. وفي الوقت الحالي، يبلغ متوسط كفاءة الري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 51%، وإننا نستنفد مواردنا بمعدّل أسرع من تجدّدها[11]. بالتالي، تطالب النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتعزيز التخطيط والإدارة والسلوك والأنظمة المستدامة للمياه، لمواجهة تحدي ندرة المياه المتزايد ومنع تأثيره المتفاقم في الأمن الغذائي، والنزاع الناجم عن المناخ، والصحة.

حول التعليم في مجال المناخ، وتعزيز القدرات ونقل المعارف:

تطالب النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعليم المناخي المراعي للنوع الاجتماعي، وكلاهما تشكلان استراتيجيتَين حاسمتَين في تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة تغير المناخ. وإننا ندعو إلى المشاركة النشطة للنساء والفتيات وانخراطهن في تصميم مشاريع البحوث المناخية والتخطيط لها، وضمان تمثيل وجهات نظر وأولويات جميع الفئات الضعيفة في البحوث وإدراجها. بشكل أكثر تحديداً، نحن النسويات، نطالب بما يلي:

20 الاستثمار في التعليم الجيد المراعي للنوع الاجتماعي، مع تعميم تغيّر المناخ والبيئة في مستويات التعليم النظامي وغير النظامي كافة. ويجب أن يستهدف التعليم المناخي تحويل الأعراف الاجتماعية، بما في ذلك سلوكيات الاستهلاك، ومؤالفة الدائرية، ومهارات الاقتصاد الأخضر وتعزيز القدرات. كما يجب أن يدمج، ويدعم، ويحمي معارف النساء والشباب، والمعارف المحلية والأصلية والتقليدية، مع الاعتراف بدورهم كمشرفين رئيسيين على الموارد الطبيعية، و حماة للتنوع البيولوجي، وكذلك التمسك بمبادئ العدالة المناخية.

21 حماية الحق في التعليم الجيد، لا سيّما في أوقات أزمة المناخ، وللفتيات والمجتمعات الريفية المعرّضة للاستبعاد، من خلال ضمان الوصول العادل والحر والشامل. ويضم ذلك الاستثمار في بنية تحتية وأنظمة تعليمية أكثر مراعاة للبيئة وأكثر قدرة على الصمود، وإدماج قطاع التعليم في سياسة المناخ وصنع القرار.

22 الوصول المتكافئ إلى المعلومات، والتكنولوجيا، والتدريب، والموارد الأخرى، بما في ذلك المهارات الخضراء للنساء والشباب، والعمل على لامركزيّتها. بالإضافة إلى الاستثمار القوي في تعزيز القدرات والبحوث من أجل التكيف مع المناخ، والقدرة على الصمود، وخطة الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها، واستراتيجيات وحلول التخفيف، وتعزيز مشاركة النساء في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والطاقة.

23 الاستثمار في البحوث المناخية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي ونشرها على نطاق واسع، بما في ذلك من الناحية المالية. وتفتقر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الأبحاث حول التأثيرات المحددة لتغيّر المناخ في النوع الاجتماعي. لذلك، تطالب النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإعطاء الأولوية لأبحاث المناخ، بما في ذلك جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي وتحليلها، وأفضل الممارسات السياقية والمحلية، وتقييمات الاحتياجات والأولويات والتحديات لإرشاد صنع القرارات ووضع قياسات

[11] Kandeel, A. (2019, February 12). Climate change: The Middle East faces a water crisis. *Middle East Institute*

التقدم. كما ندعو إلى زيادة الشفافية في البيانات المتعلقة بالمناخ وتوافر الموارد للبحث وتبادل المعارف في جميع أنحاء المنطقة.

حول الاقتصاد الأخضر، والانتقال العادل في مجال الطاقة، والتخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري:

تطالب النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بانتقال عادل، ومنصف وشامل إلى الطاقة المتجددة، مع الالتزام بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، والاستثمار في تطوير اقتصاد دائري أخضر قائم على الحقوق الاجتماعية الاقتصادية وعلى العدالة. بشكل أكثر تحديداً، نحن النسويات، نطالب بما يلي:

24 وقف الدول المتقدمة جميع الاستثمارات الجديدة في الوقود الأحفوري والطاقة النووية، مع تحوّل واضح وعاجل من الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري إلى اقتصاد دائري عادل وأخضر.

25 الاستثمار في انتقال عادل للطاقة إلى اقتصاد أخضر دائري له فوائد اجتماعية اقتصادية إيجابية ويعطي الأولوية لتوفير الخدمات الاجتماعية، وإنشاء فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها، وتعزيز الاقتصادات المحلية، خاصة بالنسبة إلى السكان الأكثر ضعفاً في الجنوب العالمي. ويساعد ذلك في ضمان الطاقة التي يمكن المرأة الوصول إليها، ويقلل من عبء العمل المنزلي والعمل غير المأجور، ويوفر الوقت، ويحسن الرفاه والمشاركة في الفرص العامة والفرص التعليمية والاقتصادية الأخرى.

26 المشاركة الفعالة والوصول العادل للنساء والشباب إلى الموارد والقيادة في قطاع الطاقة المتجددة، وضمان إدماجهم بشكل هادف في الانتقال في مجال الطاقة. وندعو إلى آليات للتمويل وبرامج لدعم الأعمال التجارية تكون مصممة خصيصاً لمساعدة رائدات الأعمال على بدء وتنمية الأعمال التجارية الخضراء، والدفع قدُماً بالابتكار، وإنشاء فرص العمل في الاقتصاد الدائري وقطاعات الطاقة المتجددة.

27 دعم متعدد الأبعاد للاقتصادات وسبل العيش الأكثر ضعفاً، وفقراً، واعتماداً على الوقود الأحفوري في الجنوب العالمي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، طوال الفترة الانتقالية نحو الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر الدائري.

28 نظم فعالة ومستدامة لإدارة النفايات مع آليات إنفاذ قوية لضمان تنفيذ التشريعات والسياسات، وحماية صحة البشرية والبيئة ورفاههما. ولا بد من تعميم الدائرية وإدماجها في القطاعات كافة، وهو أمر أساسي لتحسين استخدام الموارد وتعزيز الأمن الغذائي والمائي على المدى الطويل. وقد أظهرت دراسة حديثة أنه من خلال الاقتصاد الدائري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من الممكن تلبية احتياجات الناس ورغباتهم بنسبة 70% فقط من الاستخدام الحالي للمواد[12].

[12] UN ESCWA. (2023, May). *Transitioning to a Circular Economy: Status and Enablers in the Arab Region*

حول فرقة العمل النسوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

إنّ فرقة العمل النسوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مجموعة من مناصرات حقوق المرأة، والمناخ، والنسويات، تعمل على إيصال أصوات النساء المحليات والإقليميات للمجتمع الدولي, ما يضمن وضع احتياجاتهن، ومطالبهن ورؤيتهن في قلب العمليات والقرارات المناخية الوطنية والإقليمية والعالمية كافة. ونشأت فرقة العمل النسوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة لتنظيم جماعي مستمر خلال العام الماضي، بما في ذلك التعبئة النشطة وتضخيم القيادة النسائية في المساحات الدولية مثل اجتماع الهيئات الفرعية في بونSB58، والمخيّم الدولي الثاني للعدالة المناخية في لبنان، وأسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2023 في السعودية . فبلغت تعبئة الحركة هذه ذروتها في مجموعة من المطالب لتقديم عمل مناخي مفيد في المنطقة وخارجها.

تجدر الإشارة إلى أنّ الشمولية هي ركيزة من ركائز فرقة العمل والجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي، وأنّ هذه المطالب هي انعكاس عملية تعاونية تصبو إلى ضمان التمثيل والتغطية الدقيقين للمنطقة. وقد تم اعتمادها وتحديدها من حوالى 180 من النسويات من جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

Left photo by Zukiswa White
Right photo by Ayskha Najib, sourced from Twitter via @AzaIAlSalafi

مسرد المصطلحات:

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA):
اختصار يشير إلى المنطقة الجغرافية التي تشمل البلدان في كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مؤتمر الأطراف (COP):
يشير مؤتمر الأطراف إلى أعلى هيئة لصنع القرار في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهو اجتماع سنوي تجتمع فيه البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمناقشة الإجراءات والالتزامات المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ والتفاوض بشأنها. ومؤتمر الأطراف هذا العام هو مؤتمر الأطراف 28 تستضيفه دبي، الإمارات العربية المتحدة.

أسبوع المناخ:
يشير أسبوع المناخ إلى فعالية إقليمية تنظمها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، للجمع بين الحكومات والمنظمات والشركات والمجتمع المدني لمناقشة الإجراءات والحلول المناخية وعرضها.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC):
تشير إلى معاهدة دولية تم اعتمادها في عام 1992 في قمة الأرض في ريو دي جانيرو. وهي بمثابة الإطار التأسيسي للجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مبادئ وأهداف التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك هدف تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي لمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي. وتشكل الاجتماعات السنوية لمؤتمر الأطراف جزءاً من عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث تجتمع الأطراف للتفاوض بشأن الاتفاقات والإجراءات المتعلقة بالمناخ وتنفيذها.

الجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي (WGC):
تشير إلى جماعة رسمية تحت راية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهي تمثل مصالح وأصوات النساء ومناصري ومناصرات المساواة بين الجنسين في سياق المفاوضات المتعلقة بتغيّر المناخ وصنع السياسات. كما تؤدي الجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي دوراً حيوياً في مناصرة سياسات وإجراءات مناخية تستجيب للنوع الاجتماعي، فضلاً عن تعزيز إدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في الاتفاقيات والمبادرات المناخية.

القدرة على الصمود:
في ما يتجاوز التعامل مع تأثيرات المناخ، نستخدم هنا مصطلح القدرة على الصمود للدلالة على القيادة، والقوة والتكيف في مواجهة التحديات والشدائد التي تفرضها الحواجز الهيكلية والنظامية وآثار تغير المناخ.